مشكلات فهم المصطلح التداولي عند طلاب الدراسات العليا في العراق

أ.م.د. خالد توفيق مزعل

كلية الآداب/ جامعة الكوفة

المقدمة:

لعلَّ من الثوابت التي لا يكاد يختلف عليها اثنان من الباحثين في شتى العلوم أنَّ المسار الأظهر في المعرفة هو المسار التراكمي. فكلما تقدمنا خطوة الى الأمام مع الزمن نجد دينامية المعرفة عند الانسان تتفتق في صورة اتجاهات ونظريات يضطلع بها أعلام، فيسكُّون لها مصطلحات تختزل المفاهيم، وتغدو متداولة بين أرباب الاختصاص، تنتقل من جيل الى آخر. وهذه هي حال الدراسات اللغوية؛ فبعد مرور أكثر من نصف قرن هيمنت فيه النظريات البنيوية على مسار الدرس اللغوي الى جانب التوليدية التحويلية، أدرك اللغويون بتأثير من فلاسفة تيار أكسفورد في الفلسفة التحليلية، فتجنشتاين، أوستن، سيرل، وغيرهم ضرورة الالتفات نحو المتكلم والكلام الذي أهملته البنيوية ونظيراتها، فوجدوا في التداولية سبيلا الى ذلك؛ بوصفها واحدة من الاتجاهات الرئيسة في مجال (تحليل الخطاب). فعرفوا أنواعها، وتبنوا نظرياتها، وعملوا بمصطلحاتها وأدواتها التحليلية، حتى أصبحت تلك النظريات والمصطلحات جزءًا من الدرس اللساني واتجاهًا له أعلامه وسياقاته في التنظير والتطبيق؛ ومن ثم غدت فرعًا من فروع اللسانيات تُعرَف بـ(اللسانيات التداولية).

وصلت إلينا هذه النظريات بما تحمله من أدوات ومصطلحات عن طريق الترجمة، فطفق الباحثون العرب– ومنهم طلاب الدراسات العليا– يسعون الى تحصيل المعرفة وممارستها في هذا الفرع اللساني الجديد، فأصاب بعضهم في فهمها وممارستها تنظيرًا وتطبيقًا، وأخفق بعضهم الآخر. فكان لهذا الإخفاق أثره في الأجيال التالية؛ وظهرت آثاره عند طلابنا في الدراسات العليا في صورة من الممكن أن نصفها بأنها سوء فهم للمصطلح التداولي ناتج عن أسباب كثيرة، منها الأخذ عن الآخر من دون تمحيص، والوهم في استبدال المصطلح التداولي بآخر من الموروث العربي أو معادلته به، والترجمة السيئة لكثير من المصطلحات التداولية، وتحميل المصطلح التداولي أكثر مما يحتمله، وغير ذلك من الأسباب التي قد يطول بها المقام

هنا. ولكن ما يهمنا أنَّ هذه الأسباب ولَّدت عند الطلاب مشكلات أخذت تتواتر من جيل الى آخر وما زالت مستمرة، ولا بد للباحثين من التنبيه عليها؛ كي لا يتفاقم أمرها أكثر، فيعسر حلها إذا ما نشأ جيل واهم بأسره. وبناءً على ذلك تجلت مشكلة البحث من الناحية العلمية في عنوانه (مشكلات فهم المصطلح التداولي عند طلاب الدراسات العليا في العراق). واعتمد البحث على تقصي نماذج من تلك المشكلات؛ لأنَّها كثيرة ومتشعبة قد تصل الى مؤلف ضخم؛ ومن ثم لا يسعها هذا البحث.

اعتمد البحث منهجًا وصفيًا وإحصائيًا في الوقت نفسه؛ فقسمت المادة على مدخل وثلاثة مباحث، تلتها خاتمة بأهم النتائج التي خلص إليها البحث. أما المدخل فقد سلط الضوء على المشكلة الرئيسة عند طلاب الدراسات العليا، وهي عدم تفريقهم بين أنواع التداولية وخلطهم فيما بينها. وفي المبحث الأول وقف البحث على نماذج من مشكلات فهم المصطلح في التداولية الخطية. أما المبحث الثاني فقد عُنيَ بمشكلات فهم المصطلح في التداولية المعرفية (الادراكية)، ثم عني المبحث الثالث بمشكلات فهم المصطلح في التداولية المدمجة. تلا ذلك خاتمة بأهم النتائج.

مدخل: مشكلة أنواع التداولية عند طلاب الدراسات العليا:

كان من أبرز الملاحظ التي عنَّت لي في أثناء مناقشاتي رسائل الماجستير والدكتوراه في مجال التداولية، أنَّ طلابنا في الجامعات العراقية تبدأ مشكلات فهم المصطلح التداولي عندهم إما من جهلهم بأنواع التداولية، وإما بالخلط بين تلك الأنواع في خصوصياتها ومصطلحاتها؛ فكثير من الطلاب يتفاجأ إذا ما سُؤل عن أنواع التداولية، وإلى أيِّها ينتمي بحثه. ولعل هذا الأمر لم يكن محض صدفة؛ بل هو نسق متواتر في الفهم على صعيد التنظير التداولي والتطبيق، يكاد يطغى على كثير من الرسائل والبحوث؛ لأنَّ هذه الرسائل بعضها يعتمد على بعضها الآخر ويأخذ عنه من غير تفكر وتمحيص. والشيء نفسه يقال عن بحوثهم في مجال التداولية.

فالتداولية إحدى مقاربات (تحليل الخطاب) من زاوية الاستعمال اللغوي عند المتكلم، وفهم مقاصد الاستعمال اللغوي من جانب المتلقي. لذا هي أربعة أنواع[1] صُنِّفت على أساس نظرياتها:

١- التداولية الخطية.

٢- التداولية المعرفية (الادراكية).

٣- التداولية المدمجة.

٤- التداولية العابرة للثقافات.

والمشكلة أنَّ كثيرا من طلاب الدراسات العليا في العراق يجهلون هذه الأنواع، وإذا كانوا قد عرفوها فإنهم يجهلون السمات الفارقة بينها؛ إذ إنَّ لكل نوع من هذه الأنواع سمات فارقة عن الأخرى التي قد تصل الى حد التناقض والرفض فيما بينها على صعيد المصطلح، والأدوات التطبيقية، والمنهج المتبع في التحليل التداولي؛ فهي تختلف من نظرية الى أخرى، ومن جيل الى جيل آخر من أعلامها.

وقبل الشروع بالوقوف عند المشكلات الأخر، لا بد من القول بأنَّ مشكلات فهم المصطلح التداولي قد ظهرت في الأنواع الثلاثة الأولى؛ فالنوع الرابع ما يزال حديث العهد في الوطن العربي؛ إذ لم تُنجز فيه رسالة أو كتاب مؤلف أو مترجم سوى رسالة تلميذي (ذو الفقار حسن هادي) بعنوان (إشكالية التواصل في اللسانيات التداولية العابرة للثقافات)، وقد أشرفت عليها، وحصل بها الطالب على درجة الماجستير من كلية الآداب في جامعة الكوفة سنة ٢٠١٩م. لذا سأقف على مشكلات فهم المصطلح التداولي في نماذج من هذه الأنواع عند الطلاب على النحو الآتي:

المبحث الأول: مشكلات فهم المصطلح في التداولية الخطية:

يعود هذا النوع من التداولية في جذوره الى الفلسفة التحليلية والوضعية المنطقية عند كارناب وفريجه وبيرس وموريس. وقد سميت بهذا الاسم؛ لأنَّ تحليل الخطاب فيها يسير في مراحل تراتبية ثلاث يتلو كل منها الآخر؛ فالتحليل التركيبي يسبق التحليل الدلالي، والتحليل الدلالي يسبق التحليل التداولي. وكل النتائج التي تتمخض عن التحليل التركيبي تعد مدخلا للتحليل الدلالي، وتمثل نتائج التحليل الدلالي مدخلا للتحليل التداولي. أما نتائج التحليل التداولي، فمن غاياتها أن تصف ما ينجزه القول من عمل[٢].

ويضم هذا النوع من التداولية نظريتين رئيستين هما: نظرية الأفعال الكلامية، ونظرية المشيرات التداولية.

أولا: مشكلة ادخال النداء في التوجيهيات من الأفعال الكلامية

ظهرت هذه المشكلة عند طلاب الدراسات العليا في أنهم جعلوا النداء من الأفعال الانجازية التوجيهية[٣]، في حين أنه أحد المشيرات الشخصية personal deixis في التداولية.

ولو بحثنا عن سبب هذا الخلط نجده يكمن في توهم بعض الطلاب في فهم حدود أفعال الكلام نفسها؛ فلا يخفى على المحيط بالأفعال الكلامية أنَّ هناك صنفًا منها هو (التوجيهيات) أو الموجهات directives، وهذه الأفعال يسعى بها المتكلم الى حث المتلقي على إنجاز أمر معين؛ لأنَّ نجاحها يتوقف على ذلك، فيحاول المتكلم أن يجعل العالم ملائما للكلمات عن طريق المتلقي[٤]، وأبرزها في النظرية الانجازية: الأمر، والنهي، والاستفهام. وهي بعضٌ ممَّا يُعرف عند علماء العربية بأساليب الطلب، فضلا عن أساليب أخر منها (النداء)[٥]. ولما كان الأمر كذلك، لم يلتفت الطلاب الى الفرق بين النداء وأساليب الطلب الأخر من حيث (المحتوى القضوي، والغرض الانجازي)، وظنوا أنَّه من الانجازيات. بيد أنَّ الأمر ليس كذلك؛ فقد التفتت الدكتورة نرجس باديس الى اختلاف النداء على صعيد الاستعمال التداولي عما هي عليه أساليب الطلب في العربية؛ فوضعته في المشيرات التداولية[٦]. ولعلَّ ذلك الأمر لم يغب عن أذهان علماء العربية قديمًا وحديثًا؛ قد أشار الى خصوصية النداء من قبل الدكتور الأوسي حينما ذكر ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من علماء العربية بأنَّ النداء ((ليس مقصودًا بالذات، بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له، فأنت تلجأ الى النداء لتنبيه المخاطب وعطفه عليك؛ حتى تختصه من بين الناس بأمرك، أو نهيك، أو استفهامك، أو خبرك))[٧]. نفهم من هذا أن وظيفة النداء ليست الإنجاز، بل افتتاح الكلام؛ لتوجيه المتلقي كي ينجز أمرًا معينًا سيأتي بعد النداء، ومن ثم هو غير مقصود، بل ما يأتي بعده هو المقصود على صعيد الأفعال الكلامية (الانجازية). ولا يخفى أمر اطراد هذا الأسلوب في كلام العرب، وعلى وجه أدق في الخطاب القرآني (كتاب العربية الأكبر) من حيث مجيء الأمر أو النهي أو الاستفهام يحمل المحتوى القضوي والغرض المراد إنجازه بعد النداء، ومنه قوله تعالى في الأمر ((يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة))[٨]، وقوله في النهي بعد النداء ((يا أيها الذين آمنوا لا

ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي))[٩]. وقوله تعالى في الاستفهام ((يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم))[١٠].

من هنا شبَّه النحاة العرب القدماء المنادى باسم الإشارة، معللين ذلك بقول بعضهم ((إنّ تعريفَ الإشارة إيماءٌ، وقصدٌ إلى حاضرٍ لِتُعَرِّفَه لحاسّةِ النَّظَر، وتعريفُ النداء خطابٌ لحاضر، وقصدٌ لواحد بعينه، فلتقارُبِ معنى التعريفَيْن صارا كالتعريف الواحد، ولذلك شبّه الخليلُ تعريفَ النداء بالإشارة في نحوِ "هذا "وشِبْهِه، لأنّه في الموضعَيْن قصدٌ وإيماءٌ إلى حاضر))[١١]. وقد يكون المائز الأظهر بينهما هو أنَّ النداء إشارة الى شخص حاضر في المقام وليس في الخطاب، فينبه من غفلته قصد إشراكه في الخطاب، في حين أنَّ اسم الإشارة يشير الى غائب عن المقام[١٢].

من هنا يُستعمل النداء تداوليًا بوصفه مشيرًا شخصيًا، واستعماله هنا يتحكم به معيار الجانب النفسي عند المتكلم من حيث علاقته بالمخاطب قربًا وبعدًا نفسيًا، أو (ضعفًا وقوة)[١٣]، فقد يجعل المتكلم المخاطب بعيدًا عنه نفسيًا وليس مكانيًا؛ فيقول للحاضر: يا هذا. أو يا أنت، انكارًا واستهجانًا له. ويجوز أن تقول: أنت، ألا تسمعني؟ من دون أداة نداء. وقد تقول: يا صديقي، إشارة الى قرب الصلة ومتانة العلاقة بينكما، ويظهر قرب الصلة في هذا النمط من المشيرات الشخصية (النداء) على أتم وجه في العلاقات الأسرية، ولاسيما في خطاب الأب والابن، ومنه قوله تعالى ((يا بُنيَّ اركب معنا ولا تكن مع الكافرين))[١٤]، وقوله ((يا أبتِ إني قد جاءني من العلم ما لم يأتك فاتبعني أهدك سراطا سويا))[١٥]. في حين تقول: يا فلان أو قد تقول: فلان، مباشرة، وتريد بها استقطابه نحوك، ومنه قوله تعالى ((يا موسى لا تخف إني لا يخاف لدي المرسلون))[١٦]، وقوله ((يوسف أعرض عن هذا واستغفري لذنبك))[١٧]. أو قد تريد بيان بعد المسافة النفسية بينكما عن طريق ازدرائه والتقليل من شأنه بأن تناديه باسمه وليس بلقبه المعروف أو صفته، ومنه قوله تعالى حكاية على لسان آزر عم إبراهيم ((أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم لئن لم تنتهِ لأرجمنك))[١٨]، وقوله ((يا شعيب أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء إنك لأنت الحليم الرشيد))[١٩].

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أنَّ المشيرات التداولية لا تقتصر على أسماء الإشارة، بل تتعداها الى الضمائر الشخصية (أنا، أنت، هو، هي، هم، هن، أنتم، نحن)، فهذه هي الأخرى تُستعمل تداوليًا على أساس معيار الجانب النفسي عند المتكلم، وهي تشبه النداء في استعمالهِ مشيرًا تداوليًا؛ لذا خلصت الدكتورة باديس الى ((أنَّ أقوى درجات الاتصال بين المتكلم والمخاطَب تتجلى في حال حذف النداء والاستغناء عنه... فالعلاقة (أنا وأنت) تدل على أنَّ ما بين المتكلم والمخاطب علاقة قديمة تُتوَّج بالتخاطب... فعمل التلفظ بالنداء يعرِّف المخاطِب المتكلم والمخاطَب، فلا يلتبس عليه استعمال (أنا أو أنت))[٢٠].

نخلص مما تقدم الى أنَّ النداء لا يمكن أن يصنف في التوجيهيات من أفعال الكلام، فهو لا يتضمن محتوى قضويًا، ولا ينجز غرضًا مقصودًا على غرار الأمر والنهي والاستفهام؛ وإذا كان كذلك فهو يخلو من القوة الانجازية والغرض الانجازي التي يُراد بها إحداث تغيير في العالم عن طريق ما ينجزه المتلقي كما هي الأفعال التوجيهية. بل هو صوت أو عبارة تُستعمل في اللغة تداوليًا في بعض سياقات التواصل؛ لتشير إشارة الى نمط العلاقة بين أطراف الخطاب من جهة، وحال المتكلم من الناحية النفسية من جهة أخرى.

ثانيا: مشكلة الخلط بين مصطلحات (الجملة/القول) و (الدلالة/المعنى)

من المصطلحات التداولية التي يقع الخلط فيها عند طلاب الدراسات العليا هو (القول)، فهم يخلطون في أثناء تحليلهم بين مصطلح القول utterance ومصطلح الجملة sentence؛ فيستعملون الجملة ويريدون بها (القول). وثمة فرق بينهما على صعيد الدرس التداولي[٢١]؛ ذلك بأنَّ الجملة مصطلح ينتمي الى النظام اللغوي، في حين ينتمي (القول) الى نظام الخطاب. فالجملة في علم اللغة الحديث من مصطلحات اللسانيات البنيوية والتوليدية التحويلية ((تُحدد أساسًا ببنيتها التركيبية وبدلالتها التي تُحتسب على أساس دلالة الكلمات المكوِّنة لها، وضمن هذا الفهم فإن الجملة كيان مجرد، وهي نتاج نظرية. إلا أنَّ المتخاطبين عند التواصل لا يتبادلون جملًا، بل يتبادلون أقوالًا، وبالفعل، فقول ما يوافق جملة تتممها المعلومات التي نستخرجها من المقام الذي تلقى فيه....فإذا كانت الجملة موضوع اللسانيات، فإن القول موضوع التداولية))[٢٢].

وهذا يجعل من الجملة مادة مكتفية بعناصرها اللغوية فقط على صعيد التحليل اللساني. أما القول فهو كلام يخضع لمسارات الاستعمال العرفي لعناصر اللغة في المجتمع بحسب مقاصد المتكلم من جهة وتفسير المتلقي من جهة أخرى. ومن ثم يحتاج القول دائما الى سياقات ملائمة لإنجاز عمل ما به.

ومن تتمة عدم تفريقهم بين الجملة والقول، فهم يخلطون ولا يفرقون بين مصطلحي (الدلالة والمعنى)، فالدلالة أمر مرتبط بالجملة، فهو حصيلة اجتماع الدوال والمدلولات في ألفاظ متعالقة مع بعضها في كيان لغوي أكبر هو (الجملة) على وفق نسق لغوي ثابت منطقيًا. أما المعنى فهو قرين القول؛ لأنَّ ((معنى القول هو دلالة الجملة تضاف إليها الارشادات السياقية أو المقامية))[٢٣]. وهذا يجعل الدلالة حاصل عملية التلفظ فقط، أي هي ما قيل فحسب. في حين يكون المعنى في التداولية هو ما يتم تبليغه[٢٤]. ولا ريب في أن ما قيل يختلف عمَّا تم تبليغه؛ لأنَّ هذا الأخير تقوم عملية فهمه على ملكة الاستدلال عند المتلقي عن طريق عملية التأويل، وبخلافه يفشل القول في إنجاز مقاصد المتكلم.

المبحث الثاني: مشكلات فهم المصطلح في التداولية المعرفية (الادراكية):

تُسمى هذه التداولية بـ(المعرفية: cognitive)؛ لأنها تعتمد على الملكة الاستدلالية عند متلقي الخطاب، وهذه الملكة تعتمد على إمكاناته العقلية من الناحية الإدراكية لمقاصد الخطابات التي ترد في سياقات مختلفة، والكشف عما تحمله في طياتها من غاياتٍ متضمنة فيها. وقد عُرفت هذه التداولية عند رائدها الفيلسوف الأمريكي بول غرايس في نظريته المسماة (الاستلزام الحواري)[٢٥]. ثم تطورت بعد ذلك، وأخذت منحى آخر عند سبيربر وولسون في كتابهما المشترك (نظرية الصلة أو المناسبة).

إنَّ المشكلة الرئيسة التي يقع فيها طلاب الدراسات العليا في هذا الضرب من التداولية أنَّهم لا يدركون أو يتغافلون عن أنَّ مصطلح (الاستلزام الحواري: conversational implicature) هو مصطلح خاص بالمعاني المتضمنة في (الحوارات) المحادثات، ولا يصلح إلا لدراسة النصوص الحوارية مرتبطة بسياقها التواصلي؛ لذا صاغه غرايس بطريقة (فريدة) تختلف عما هو عليه اللفظ الإنكليزي implication الذي يعني التضمين؛ ليشير به حصرًا الى المصطلح التداولي implicature الذي خلص إليه بعد ما يقارب

العشرين سنة قضاها يبحث في المعنى. وقد خلص فيه إلى أربعة أنواع[٢٦] بدءًا بالمعنى الطبيعي والمعنى غير الطبيعي[٢٧]. ومن المعنى غير الطبيعي (اللغوي) يتولد عنده المعنى غير الزماني، ومن المعنى غير الزماني يأتي المعنى غير الزماني لقولة كاملة حينما تحتمل أكثر من معنى. والمعنى غير الزماني لقولة غير كاملة، ويعني بها (الكلمة) التي تحتمل أكثر من معنى ضمن قولة كاملة. والمعنى غير الزماني التطبيقي لقولة كاملة، ويعني به (الجملة) حينما ترتبط بإحدى دلالاتها الحرفية في اللغة، وتقتصر عليه، ولا تحتمل سواه. وهكذا يكون قد تكلم على معنى الكلمة، ومعنى الجملة أو القولة.

وعلى صعيد المناسبة التي يقال فيها الكلام يقسم غرايس المعنى على النحو الآتي: معنى القولة في مناسبة معينة. ثم يتحول من القولة الى المتكلم، فيتحدث عن معنى المتكلم في مناسبة معينة. فيكون هنا قد قدم معنيين آخرين عمادهما المناسبة.

فقولنا: هذا حاتم القرن العشرين.

من الممكن أن تُستعمل الجملة بمعنى أنَّ الشخص المشار إليه اسمه (حاتم)، وهو يعيش في القرن العشرين. وهذا هو المعنى غير الزماني (الحرفي) للجملة.

أما إذا استعملت هذه الجملة في مناسبة معينة إيماءً الى الشخص المشار إليه؛ فإنَّها ستتحول الى قولة يراد بها أنَّ هذا الشخص كريم جدًا. وحينئذ سيكون معناها مألوفًا في العرف المستند الى السياق التاريخ للكرم عند العرب وارتباطه بشخص حاتم الطائي.

في حين قد يستعملها المتكلم في مناسبة معينة ويقصد بها أن يصف هذا الشخص بالبخل؛ فتكون حينئذ مبنية على استراتيجية المفارقة التي قصد بها المتكلم التهكم والسخرية من الشخص المعني[٢٨].

والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها قولنا: هذا نابغة المدرسة.

ولا بد من الإشارة هنا الى أنَّ التدرج في أحوال المعنى الذي ذكره غرايس تتابعًا كان المقصود منه لفت انتباهنا الى ضرورة التفريق بين المعنى التداولي وغير التداولي؛ لأنَّنا في حال وصولنا الى المعنى الذي قصده المتكلم في مناسبة معينة، فإنَّ الكلام يكون قد بلغ مرحلة الاستعمال التداولي. وإذا ما استعمل المتكلم

مثل هذا المعنى الضمني في محادثة مع الآخرين يكون قد بلغ مرحلة الاستلزام الحواري؛ وفي هذه الحال فقط ينبغي لنا أن نحلل مقاصده في حواره على وفق نظرية الاستلزام الحواري؛ وهذا يعني أنَّ الاستلزام الحواري عند غرايس استراتيجية خطابية يُستَدَل عليها في الحوار فقط حينما يخرق المتكلم قاعدة من قواعد (مبدأ التعاون) المباشرة والواضحة في التواصل، وهي (الكم، الكيف، الصلة، الأسلوب)[٢٩]، فيستدل المتلقي من هذا الخرق على المعنى المتضمن في القول؛ فيتعرف على مقاصد المتكلم، ويصبح شريكًا له فيها بعدما يأخذ محلَّه في الحوار، ويصبح في موضع المتكلم، فيتبادلان الأدوار، وهكذا دواليك.

أما طلاب الدراسات العليا، فكثير منهم لا يلتفت الى أنَّ هذا المصطلح مركب من كلمتين (استلزام، حواري) تُكمِّل بعضهما بعضًا، فيغفل بعضهم عن نصف المصطلح وهو (الحواري)، ويدرس الجمل والكلمات والعبارات المجردة من سياقها التحادثي (الحواري) في مبحث (الاستلزام الحواري)[٣٠]، وهذا لا يجوز؛ لأنَّها تفتقر الى عناصرها المؤهلة لها كي تُدرس في هذا المبحث، ولاسيما أطراف الخطاب، والوحدات الحوارية المتكافئة بين المرسل والمتلقي.

وبناءً على ما تقدم ينبغي أن يدرك طلابنا أنَّ الاستلزام الحواري مصطلح تداولي يكون سياق عمله (المحادثات) فقط، ولا يجوز لهم اقتطاع الشاهد من سياقه التواصلي، أو أن يأتوا بجمل معزولة عن سياقها. ولاسيما حينما يدرسون الاستلزام الحواري في آيات القرآن الكريم.

المبحث الثالث: مشكلات فهم المصطلح في التداولية المدمجة:

تُسمى النظريات التي تنتمي الى هذا الضرب من التداولية (النظريات ذات الشكلY)[٣١]. لأنها تقوم على الجمع بين مكونين: أحدهما لغوي والآخر مقامي. أما اللغوي فيقوم على المعلومات التي تأتي عن طريق التحليل اللغوي للجملة (التركيب)، وهذا التحليل من شأنه أن يقود الى ناتج دلالي يمثل مخرجات التحليل اللغوي. في حين يضطلع المكون الآخر بتحليل المعلومات غير اللغوية التي تأتي من السياقات الخارجية والظروف المحيطة بالخطاب. ومن التقاء النتيجة الدلالية التي هي مخرجات التحليل اللغوي، مع النتيجة المقامية ودمجهما معا يتولد معنى القول[٣٢]. فتسمية التداولية المدمجة إذًا معناها دمج الدلالة بالتداولية.

ويتم ذلك على صعيد التحليل بأن يبدأ التحليل بالتركيب اللغوي لاستحصال دلالته، ومن ثم يضاف إليها ويدمج معها المكون الآخر (المقامي)، وهو السياقات الخارجية والظروف المحيطة بالخطاب في وقت إنجازه من زمانية ومكانية وشخصية.

ولا يخفى على المتخصص أنَّ التداولية المدمجة هي أساس نظرية ديكرو و آنسكومبر في الحجاج اللغوي (التداولي)؛ فكانت الغاية من إيراد الحديث في التداولية المدمجة هو رصد المشكلة الرئيسة التي ظهرت عند طلاب الدراسات العليا بسبب إدخالهم (الحجاج البرهاني: المنطقي) بشتى نظرياته في دراساتهم التداولية، على الرغم من أنَّه ليس من التداولية عمومًا ولا من التداولية المدمجة على وجه الخصوص[٣٣]. فهو ينتمي الى اتجاهات أخرَ في الحجاج[٣٤]، ولعلَّ أظهرها اختلاطًا عند طلاب الدراسات العليا ما يُعرَف عند الفلاسفة والمناطقة الغربيين بـ(الحجاج البلاغي) الذي هو تطور عن نظرية أرسطوطاليس في الخطابة. وهي تعتمد الجدل الذي يقوم على الحجج المنطقية، أي البرهان الخارجي الذي يستند الى الثوابت في الوجود الخارجي بوصفها أدلةً قاطعة على صواب حججه؛ ومن ثم هو لا ينتمي الى سياقات الحجاج في اللغة الطبيعية. بخلاف الحجاج في التداولية المدمجة الذي يستمد أدواته من عالم الخطاب الذي تُستَعمل فيه اللغات الطبيعية. من هنا كان حريًا بنا أن نوضح مسار الفرق بينهما؛ كي تتضح مشكلة الخلط بين الاتجاهين عند طلاب الدراسات العليا.

وقد ذكرنا سابقًا أنَّ التداولية المدمجة ظهرت عند اللغويَيْن الفرنسيَيْن ديكرو و آنسكومبر، وبنيت نظريتهما في الحجاج اللغوي على أساسها حينما ذهبا الى أنَّ الوظيفة اللغوية الأساس هي الوظيفة الحجاجية؛ لأنهم وجدوا في نظرية الأفعال الكلامية عند أوستن وسيرل ضالتهم المنشودة في المقولات الأدائية؛ فقالوا إنَّ الملفوظات اللغوية عامة والملفوظ الحجاجي منها على وجه الخصوص ما هو إلا فعل من الأفعال الانجازية المتداولة في لغة التواصل اليومي[٣٥]. وهذا يجعل من الحجاج الوظيفة المركزية في بنية اللغة الطبيعية المتداولة في كلامنا، ومن المعلوم أنَّ آثار هذه البنية ستتجلى في وظيفتها، وهذه الوظيفة من شأنها أن توجِّه سلوكنا التخاطبي مع الآخر.

وبهذا أدخلا دراسة الحجاج: Argumentation ضمن الدرس اللغوي من الناحية التداولية. خلافًا لنظريات الحجاج التي تعتمد البرهان المنطقي القائم على القياس والتمثيل أساسًا في دراسة الحجاج. كما هي الحال عند بيرلمان وزميلته تتيكاه[٣٦]، في كتابهما (مصنف في الحجاج: البلاغة الجديدة) ومن حذا حذوهم. فهذه النظريات تسعى الى تجديد فكرة الجدل الارسطي، ولاسيما في كتابه (الخطابة)، ووضعها بحلة جديدة تحت تسمية (الحجاج: Argumentation). ولا يخفى أنَّ سبب التسمية بالخطابة الجديدة أنَّ الحجاج عند بيرلمان وزميلته يستند إلى صناعة الجدل من ناحية وصناعة الخطابة من ناحية أخرى، بطريقة تجعل الحجاج شيئًا ثالثًا، لا هو بالجدل ولا هو بالخطابة، ولكنه (خطابة جديدة). وفيه حاول بيرلمان وتيتيكاه المزج بين الخطابة الأرسطية والجدل الأرسطي في سبيل بناء (الخطابة الجديدة). وهي تُعنى بأساليب توظيف الحجج المنطقية، والتمثيل الاستعاري، والبرهان الخارجي، والقياس، وسواه. ولا ريب في أنَّ جميعها تسعى الى الإقناع عن طريق إقناع الخصم، وحمله على الإذعان للحجج، ومن ثم اقصائه من سياق الخطاب؛ وهذا يجعلها ذات طرف واحد (أحادية التواصل). في حين تُعنى نظرية الحجاج اللغوي التداولي بمظاهر الحجاج في اللغة الطبيعية من جوانب لغوية يضاف إليها السياقات المحيطة بالخطاب. وهي جديرة بإقامة التواصل وعدم الانقطاع بين أطراف الخطاب؛ لأنَّها تسعى الى تداول الحجج مع الآخر بطريقة تفضي الى إقامة سياقات من المعرفة المشتركة بين أطراف الخطاب، وليس فرضها من أجل الغلبة والظفر في الجدال على أساس أنَّ الآخر عاجز عن مجاراتها.

أما مظاهر الحجاج اللغوي التداولي في اللغة فقد حددها ديكرو وآنسكومبر بالآتي[٣٧]:

١- مواطن الحجاجية داخل اللغة.

٢- العوامل والروابط الحجاجية.

٣- السلالم الحجاجية.

٤- الحجاج وتعدد الأصوات.

ويبدو لي بعد هذا التفريق بين الاتجاهين الحجاجيين (الحجاج البرهاني، والحجاج اللغوي التداولي) أنَّ المصطلح (Argumentation) المستعمل في كلا الاتجاهين حمل الدارسين العرب على ترجمته بمفهوم واحد هو (الحجاج)؛ ولاسيما أنَّ الغاية من ضربي الحجاج هي السعي الى (إقناع واقتناع)[٣٨] المتلقي، مع ملاحظة الفارق بينهما. ولم يلتفت الطلاب– بوصف أغلبهم غير متمرسين في الدرس التداولي– الى الفرق بين مفهوم الحجاج اللغوي (التداولي)، ومفهوم الحجاج البرهاني (المنطقي)، واختلاف الغاية في كل واحد منهما. فضلا عن عدم توافر أغلبهم على لغة أجنبية، كالانجليزية والفرنسية؛ كي يتاح لهم الاطلاع بأنفسهم على النظريات الحجاجية في مظانِّها الأصلية؛ لذا اعتمدوا على المترجمات. ولمّا كانت المترجمات هي نفسها تحمل في طياتها هذا الخلط وعدم التمييز، فقد تسرَّب هذا الى طلاب الدراسات العليا[٣٩].

والمشكلة الكبرى أنَّ أغلب طلابنا في العراق يعتمدون في رسائلهم وبحوثهم مرجعًا عربيًا أوقعهم في هذا الخلط، وهو مؤلف الدكتور عبد الهادي بن ظافر الشهري الموسوم (استراتيجيات الخطاب– مقاربة لغوية تداولية). فهذا الكتاب في أصله رسالة حصل بها صاحبها على درجة الماجستير في اللغة العربية من جامعة الملك سعود في الرياض سنة ٢٠٠٢م، ثم طبعت في دار الكتاب الجديد المتحدة في بيروت سنة ٢٠٠٤م، فانتشرت بين الباحثين في الوطن العربي؛ فظن كثير من الباحثين المبتدئين– ولاسيما من ليست عنده لغة أجنبية– أنَّ هذا الكتاب مقتصر على الدراسة التداولية، وهم لا يدركون الخلط الذي ضمه بين دفتيه بين الحجاج البرهاني والحجاج اللغوي التداولي؛ لسببن: الأول أنَّ الشهري وضع قيدًا لموضوعه (مقاربة لغوية تداولية)؛ فظنوا أنه دراسة تداولية خالصة، واغفلوا العنوان الرئيس (استراتيجيات الخطاب)، والثاني جهل الطلاب بمفهوم التداولية المدمجة عند ديكرو و آنسكومبر اللَّذين أدخلا الحجاج في التداولية. بيد أنَّ الموضوعية تقتضي هنا أن أنصف الدكتور الشهري في هذا الموضع، فأقول: إنَّ الرجل يبحث في (استراتيجيات الخطاب) وكلا النمطين من الحجاج (البرهاني، والتداولي) يدخل في هذا العنوان، وإن كان ذلك بنسب مختلفة ضيقًا واتساعًا. بيد أننا نأخذ عليه خلطه مظاهر الحجاج اللغوي (التداولي) عند ديكرو وآنسكومبر بالآليات البلاغية التي أخذها من نظريات الحجاج البرهاني متمثلة بآلية (تقسيم الكل الى أجزاء،

الاستعارة، التمثيل، البديع)[٤٠]. وهي ليست من الحجاج اللغوي (التداولي) عند ديكرو وآنسكومبر. ولاسيما أنَّ الشهري حينما تكلم في مبحث ضوابط التداول الحجاجي، كان الضابط الأول منها هو: أن يكون الحجاج ضمن إطار الثوابت، ثم حدد هذه الثوابت بأنَّها المسلمات التي هي غير قابلة للنقاش[٤١]. ولا يخفى ما في هذا الضابط من نزعة منطقية تستند الى البرهان الخارجي الثابت في الوجود، الذي تنتمي فيه الحجج الى وقائع العالم الثابتة التي تعتمد على ملكة المتكلم الاستدلالية في المقام الأول لإثبات حججه والظفر بالجدال. بخلاف الحجاج اللغوي التداولي الذي يستند الى وقائع اللغة الطبيعية المتداولة بما فيها من مرونة وعدم الجزم؛ اعتمادًا على ملكة المتلقي الاستدلالية على مقاصد المتكلم. أما الضابط الثاني فهو: أن تكون دلالة الألفاظ محددة في الحجاج، والمرجع الذي يحيل عليه الخطاب محدد[٤٢]. والمشكلة هنا أنَّ هذا يتناقض مع المنحى التداولي، ولاسيما في المعاني المتضمنة في الأقوال في أثناء التداول، ومنها الحجج والنتائج (المضمرة) التي تُترك للمتلقي أن يصوغها ويستنتجها عن طريق ملكته الاستدلالية. ومن ثم هي استراتيجية خطابية تستقطبه وتشركه في الحجاج ولا تقصيه.

وما يلفت الانتباه بعد ذلك أنَّ الشهري حينما تكلم على (أصناف الحجاج)[٤٣]، قبل خوضه في تقنيات الحجاج. كنا نتوقع أنه سيفرق في هذه الأصناف بين صنفين رئيسين هما الحجاج البرهاني (المنطقي)، والحجاج اللغوي (التداولي). بيد أنَّه ساق لنا مصطلحي (الحجاج التوجيهي، والحجاج التقويمي)، ولم يعد الى الدراسات التداولية، بل عاد الى الدكتور طه عبد الرحمن الفيلسوف والمنطقي المغاربي المعروف، وأخذ هذين الصنفين من كتابه (اللسان والميزان أو التكوثر العقلي)، وهذا الأخير يأخذ عن كتاب (معيار العلم في المنطق) للفيلسوف العربي أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، وعلى الرغم من علو كعبهما في الدراسات الفلسفية والمنطقية، فهما ليسا تداوليَّيْن.

وعلى الصعيد نفسه نجد أنَّ الشهري قد اعتمد جانبًا من نظرية ديكرو وآنسكومبر في الحجاج اللغوي (التداولي) ولاسيما (السلم الحجاجي) ضمن ما سماه بـ(تقنيات الحجاج)[٤٤]؛ بيد أنَّ من المفارقات التي رصدناها عنده أنَّ الشهري قد نشر في حسابه في (تويتر) يوم ١٩/ ٢/ ٢٠١٩م قوله ((هناك لبس عند

بعض الباحثين في العلاقة بين التداوليات والحجاج؛ فمن الباحثين من يدرج الحجاج في التداوليات، بل من يجعله ضمن الأفعال الكلامية، والحق أنهما يختلفان في خصائص كثيرة. حبذا تعميق القراءة وإعمال الفكر لتتضح حدود كل منهما ومفهومه، وبالتالي تتبين علاقة كل منهما بالآخر))[٤٥].

ثم نشر يوم ١٥/ ٣/ ٢٠١٩م في حسابه نفسه قائلا ((يعتقد بعض الباحثين أن للحجاج، عند ديكرو وغيره من العلماء، مفهوما واحدًا، وهذا فهم غير سليم .هنا، يحسن بنا التنبه إلى أنَّ وحدة مصطلح الحجاج، لا تعني وحدة مفهومه عندهم، وينبغي البحث في اختلاف الأسس عند كل منهم وافتراق المنطلقات التي أدت إلى تعدد المعالجات وتفاوت النتائج))[٤٦].

ويبدو لي أن الشهري قد أدرك الفرق بينهما في مرحلة متأخرة حينما عمد الى إكمال دراسته في الدكتوراه، وقدم أطروحة الى جامعة الملك سعود بعنوان (الخطاب الحجاجي عند ابن تيمية– مقاربة تداولية) سنة ٢٠١٢م.

ومهما يكن الأمر فإنَّ ما قدمه الدكتور الشهري هو جهد كبير يحمد له، خلا بعض المواضع التي شابها الخلط؛ فأفضت بطلابنا الى السير على منواله. وما ذكرته هنا إنما هو بعض ما عنَّ لي من ملاحظ عند طلاب الدراسات العليا في رسائلهم التي وضعت في المجال التداولي، ولا أقصد به بيان النقص عند أحد من الباحثين بقدر لفت انتباههم الى مشكلات الفهم عندهم.

الخاتمة:

١– يبدو أنَّ عدم معرفة بعض من طلاب الدراسات العليا بأنواع التداولية وما تنطوي عليه من نظريات لها خصوصيتها واختلافها عند الآخر على صعيد المصطلح وسياقات تطبيقه، قد ولد مشكلات فهم المصطلح التداولي عندهم، فجاء المصطلح في رسائلهم وبحوثهم هجينًا لا ينتمي الى هذه النظرية التداولية أو تلك في تطبيقاته.

٢- يقع كثير من طلاب الدراسات العليا ضحية لأمرين: الأول اعتمادهم الترجمات السيئة للمصطلح التداولي عند بعض المترجمين، والثاني أخذهم عن الآخر من دون تمحيص وإعمال الفكر في تطبيقات المصطلح عند كثير ممن توهم في فهم المصطلح التداولي؛ فأوهم معه جبلًا كثيرًا من الطلاب.

٣- يحاول بعض الطلاب أن يعمد الى مقاربة المصطلح التداولي مع مصطلحات الموروث العربي في جانبي اللغة والبلاغة؛ فيفيض فهم المصطلح عند بعضهم عن حدوده، ويقصر عنها عند بعضهم الآخر.

٤- يبدو أنَّ ضياع الوقت وضيقه عند بعض الطلاب حملهم على اعتماد ما يتسنى لهم من المعلومات القريبة والمتاحة عن المصطلح التداولي؛ فبعض الرسائل والبحوث يتضح فيها التناقض والخلط في استعمال المصطلحات التداولية بصورة واضحة، ولا أحسب أنَّ الطالب كان مدركًا لخطورة ذلك الأمر، بل قدمها على علّاتها.

٥- لم يتنبه بعض الطلاب الى أنَّ بعض المصطلحات تمثل ظواهر مقتصرة على بعض اللغات الطبيعية، ولا تصدق على لغتنا العربية، حتى وإن بدت كذلك في التنظير؛ لأنَّها في التطبيق ستواجه فشلًا. كما هي الحال في توهم بعض الطلاب بأنَّ أسلوب النداء يعد من الأفعال الكلامية التوجيهية؛ لأنه واحد من أساليب الطلب في العربية، في حين أن المحتوى القضوي والغرض الانجازي هما الفيصل في الأفعال التوجيهية.

٦- يخدع كثير من الطلاب أنفسهم في أثناء التحليل باستعمال عبارات وجمل تنطوي على مصطلحات مثل: التداولية، الخطاب، القول، الحجاج، الأفعال الكلامية، السياق التواصلي، وغيرها، وهم يظنون بذكرها أن تحليلهم يسير بالاتجاه الصحيح، في حين أنَّه مفرغ من محتواه التداولي، وليس له سوى جعجعة المصطلحات.

٧- يهيمن المنحى التجزيئي في دراسة الظاهرة التداولية عند بعض الطلاب، على الرغم من أنَّ الظاهرة ينبغي أن تُدرس في سياقها الكلي، ولاسيما ظاهرة الاستلزام الحواري التي تقتضي الوقوف على الحوار برمته؛ لمعرفة القاعدة أو القواعد التعاونية التي خرقت في أثناء التواصل في ظل أسبابها السياقية.

٨- ينهمك بعض الطلاب في التنظير للمصطلح التداولي، حتى كأنَّه أول من يكتب عنه، فيجمع الغث والسمين، ويغفل عن التناقض الذي قد وقع فيه، فيقدم هذا التنظير بوصفه نتيجة قارة يحاول إثباتها طيلة البحث؛ فيكون قد وقع في خلل منهجي يقصر عنه التطبيق؛ لأنه يحمِّله ما لا يحتمل.

الهوامش:

(١) ينظر: موشلر وريبول: القاموس الموسوعي للتداولية:١/٤٠-٤٥.

(٢) ينظر: م.ن:١/٤٠-٤١.

(٣) ظهر هذا الأمر في رسالة الماجستير الموسومة (حوار الأديان في القرآن الكريم- دراسة تداولية) للطالبة رغد عبد أبو جاسم، وقد حصلت الطالبة بها على درجة الماجستير من كلية التربية للبنات في جامعة الكوفة سنة ٢٠١٦م. ثم تابعها على ذلك نفر من طلاب الدراسات العليا في الجامعات العراقية، وكذلك ظهر هذا الأمر عند الطالب صفاء جواد فرج من جامعة البصرة في أطروحته للدكتوراه الموسومة (التماسك النصي في سور قصار المفصل المكي وأواسطه)، حصل بها الطالب على درجة الدكتوراه سنة ٢٠١٧م، وكنت مناقشًا لها.

(٤) ينظر: التداولية: جورج يوول:٩٠.

(٥) ينظر: قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين:٢١٧ وما بعدها.

(٦) ينظر: نرجس باديس: المشيرات المقامية في اللغة العربية:٢٦٦-٢٦٩.

(٧) الأوسي: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين:٢١٨.

(٨) النساء: من الآية:١.

(٩) الحجرات: من الآية:٢.

(١٠) الصف:١٠.

(١١) ابن يعيش: شرح المفصل:٢/٩.

(١٢) ينظر: نرجس باديس: المشيرات المقامية في اللغة العربية:٢٦٦.

(١٣) ينظر: جورج يوول: التدولية:٢٨، ٣٣، ٣٧.

(١٤) هود: من الآية:٤٢.

(١٥) مريم:٤٥.

(١٦) النمل: من الآية:١٠.

(١٧) يوسف: من الآية٢٩.

(١٨) مريم: من الآية:٤٦.

(١٩) هود:٨٧.

(٢٠) نرجس باديس: المشيرات المقامية في اللغة العربية:٢٧٢.

(٢١) ينظر: روبول وموشلر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل:٥٥

(٢٢) القاموس الموسوعي للتداولية:١/٢٦-٢٧.

(٢٣) م. ن:١/٢٧.

(٢٤) ينظر: روبول وموشلر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل:٥٦.

(٢٥) ينظر: م. ن:١/٩٩.

(٢٦) ينظر: هشام الخليفة: نظرية التلويح الحواري:١٧-٢٣.

(٢٧) ينظر: روبول و موشلر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل:٥٣.

(٢٨) ينظر: هشام الخليفة: نظرية التلويح الحواري:٢٤-٢٥.

(٢٩) ينظر: العياشي أدواري: الاستلزام الحواري في التداول اللساني:٩٩-١٠٠.

(٣٠) من الرسائل التي ظهرت فيها هذه المشكلة: جوابات الامام علي في نهج البلاغة- دراسة تداولية، للطالب مهند بديع. وقد حصل بها على درجة الدكتوراه من جامعة الكوفة- كلية الآداب، سنة ٢٠١٨م، وكنت أنا أحد المناقشين لها. والآليات التداولية عند ابن ميثم البحراني في شرحه لنهج البلاغة، للطالبة سهير قايد مايع. وقد حصل الطالبة بها على درجة الماجستير من جامعة المثنى- كلية التربية للعلوم الإنسانية سنة ٢٠٢٠م. وكنت أحد المناقشين لها.

(٣١) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية:١/٤٢. أطلق اللغوي الفرنسي آلين بروندونر هذه التسمية على التداولية المدمجة سنة ١٩٨١م؛ لأنها لا تسير على وفق تراتبية خطية متعاقبة على غرار التداولية الخطية، بل هي حصيلة التقاء ناتج المكونين الدلالي والمقامي في نقطة واحدة غير خطية، تثمر عن معنى القول في مناسبة أو سياق معين.

(٣٢) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية:١/٤٢.

(٣٣) ينظر: رشيد الراضي: المظاهر اللغوية للحجاج:٧٩.

(٣٤) من الجدير بالذكر هنا أنَّ الباحثين يفرقون بين نظريات كثيرة في الحجاج، بيد أنَّ طلابنا في الدراسات العليا لم يفرقوا غالبا بينها. ومنها: الحجاج الجدلي، الحجاج البلاغي، الحجاج اللغوي (التداولي)، الحجاج الخطابي، الحجاج البرهاني (المنطقي). ينظر في ذلك الدكتور جميل حمداوي: من الحجاج الى البلاغة الجديدة:١١-٥٩.

(٣٥) ينظر: م. ن:٢٨.

(٣٦) من المفارقات الطريفة التي وجدتها عند الباحثين في مجال الحجاج التي تابعهم فيها طلاب الدراسات العليا، هي أن أغلب الباحثين يقولون (بيرلمان وزميله تتيكا) أو (بيرلمان وزميله) باستعمال الضمير الهاء الذي يعود على المذكر؛ ظنا منهم أن تتيكاه ذكر، ولم يعلموا أن (لوسي أولبراخت تتيكاه) هي امرأة، وهي لسانية بلجيكية.

(٣٧) ينظر: رشيد الراضي: المظاهر اللغوية للحجاج:٨٩ وما بعدها.

(٣٨) الاقناع والاقتناع من المصطلحات المستعملة في مجال الحجاج، بيد أن الاقناع ينتمي الى مجال الحجاج البرهاني؛ بوصف الأول نتيجة حتمية للثاني ناتجة عن التغلب في الجدال على الآخر وحمله على الاقناع. أما الاقتناع فهو بخلاف الاقناع ينتمي الى مجال الحجاج التداولي؛ بوصفه نتيجة المشاركة فيه بين أطراف الخطاب بالتساوي. فيحصل اقتناع الآخر من إرادته هو لا من إرادة الآخر المفروضة عليه قسرًا.

(٣٩) من الرسائل التي وقعت في هذا الخلط، مقام المتكلم في القرآن الكريم- دراسة تداولية، للطالب هادي سعدون هنون، وقد حصل بها الطالب على درجة الدكتوراه من جامعة الكوفة سنة ٢٠٢٠م. وكنت أحد المناقشين لها. وجوابات الامام علي في نهج البلاغة- دراسة تداولية، للطالب مهند بديع. وقد ذكرتها في المبحث السابق. ورسالة الطالبة سهير قايد مايع الموسومة الآليات التداولية عند ابن ميثم البحراني في شرحه لنهج البلاغة. وقد ذكرتها في المبحث السابق. وغير ذلك كثير من الطلاب في العراق الذين يطول المقام بذكرهم.

(٤٠) ينظر: الشهري: استراتيجيات الخطاب:٤٩٤-٤٩٩.

(٤١) ينظر: م. ن:٤٦٥.

(٤٢) ينظر: م. ن:٤٦٥.

(٤٣) ينظر: م. ن:٤٧٠-٤٧٦.

(٤٤) ينظر: م. ن:٤٩٩ وما بعدها.

(٤٥) https://twitter.com/dr_abdulhadi_sh?lang=ar

(٤٦) م.ن.

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**

١- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، قيس إسماعيل الأوسي، جامعة بغداد- بيت الحكمة، ١٩٨٨م، د.ط.

٢- استراتيجيات الخطاب- مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٤م.

٣- الاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدواري، دار الأمان- الرباط، ط١، ٢٠١١م.

٤- التداولية، جورج يوول، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠١٠م.

٥- التداولية اليوم علم جديد في التواصل: آن روبول، و جاك موشلر، ترجمة: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني. المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

٦- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية- مصر، د.ت، د.ط.

٧- القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر و آن ريبول، ترجمة مجموعة من الأساتذة الباحثين، بإشراف عز الدين المجدوب، دار سيناترا- المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠١٠م.

٨- المظاهر اللغوية للحجاج- مدخل الى الحجاجيات اللسانية، رشيد الراضي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، ط١، ٢٠١٤م.

٩- من الحجاج الى البلاغة الجديدة، حميد حمداوي، أفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠١٤م، د.ط.

١٠-نظرية التلويح الحواري، هشام عبد الله الخليفة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠١٣م.

١١- المشيرات المقامية في اللغة العربية، نرجس باديس، مركز النشر الجامعي- منوبة، ٢٠٠٩م.

شبكة الانترنت:

https://twitter.com/dr_abdulhadi_sh?lang=ar